المجلة المغربية للدراسات في القانون
والاقتصاد والتنمية المستدامة
سلسلة الأطاريح والرسائل القانونية والقضائية
العدد 6 2023

RMEDED
المجلة المغربية للدراسات في القانون والإقتصاد والتنمية المستدامة
REVUE MAROCAINE D'ÉTUDES AU DROIT ET ÉCONOMIE ET DÉVELOPPEMENT DURABLE

النموذج التنموي المغربي

دراسة لمسار التنمية

وضوابط وآليات الفعل التنموي في ظل النموذج الجديد

د. زكرياء أزم
دكتور في القانون العام والعلوم السياسية
جامعة الحسن الثاني – الدار البيضاء

تقديم

محمد المودن
أستاذ باحث
رئيس فريق البحث في العلوم الإدارية والحكامة الترابية
مختبر الدراسات السياسية والحكامة الترابية
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالمحمدية
جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء

مكتبة الرشاد سطات
للنشر والتوزيع
Librairie Rachad Settat

الفهرس

تقديم الأستاذ محمد المودن 7

مقدمة عامة 11

القسم الأول
المسار التنموي بين تحولات السياسة التنموية وفعالية النقاش العمومي بالمغرب

الفصل الأول: تحولات السياسات التنموية بالمغرب من التحديث إلى نمذجة التنمية 27

المبحث الأول: السياسات التنموية بمغرب ما بعد الاستقلال 1956-1999 27

المطلب الأول: الوضع العام بالمغرب المستقل وارتهان التنموي بالسياسي 28

الفرع الأول: التقاطبات السياسية وإشكالية التحديث الوطني غداة الاستقلال 29

الفقرة الأولى: بناء الدولة الفتية بين الإرث الاستعماري وبداية التقاطبات السياسية 29

الفقرة الثانية: التحديث الوطني وضبط المجال لتثبيت المشروع المجتمعي التنموي للدولة ... 32

الفرع الثاني: الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للمغرب وخيارات التنمية 34

الفقرة الأولى: الوضعية الاقتصادية للبلاد وخيارات بناء اقتصاد وطني 35

الفقرة الثانية: الوضعية الاجتماعية للبلاد ورهان التنمية 38

المطلب الثاني: السياسات التنموية من أولويات التثبيت الوطني إلى ضغوط التقويم الهيكلي . 40

الفرع الأول: سياسة التخطيط التنموي في ظل أولويات التثبيت الوطني 41

الفقرة الأولى: التخطيط التنموي في ظل صعوبات الدولة الفتية 42

الفقرة الثانية: سياسة التخطيط التنموي بين محاولات الانعتاق وبوادر الأزمة 45

الفرع الثاني: السياسات التنموية بين طموح التخطيط الوطني وضغوط التقويم الهيكلي 47

الفقرة الأولى: سياسة التخطيط التنموي في ظل إجراءات برنامج الاستقرار 48

الفقرة الثانية: سياسة التخطيط التنموي وصعوبات التقويم الهيكلي 51

المبحث الثاني: السياسة التنموية لمغرب العهد الجديد ونمذجة التنمية 56

المطلب الأول: منجزات وبرامج النموذج التنموي المستنفذ لقواه 57

الفرع الأول: منجزات النموذج التنموي على المستوى السياسي والمؤسساتي 58

الفقرة الأولى: مرحلة الانفتاح السياسي 1999-2010 58

الفقرة الثانية: مرحلة الإصلاح الدستوري 2011-2021 61
الفرع الثاني: برامج ومنجزات النموذج التنموي على المستوى الاقتصادي والاجتماعي 61
الفقرة الأولى: المستوى الاقتصادي للعملية التنموية: المحاور الكبرى والمكتسبات 65
الفقرة الثانية: المستوى الاجتماعي للعملية التنموية: البرامج الكبرى والمكتسبات 69
المطلب الثاني: الاختلالات التنموية للنموذج التنموي المستنفذ لقواه 75
الفرع الأول:الاختلالات السياسية والإدارية المؤسساتية للنموذج التنموي المستنفذ لقواه 76
الفقرة الأولى: الاختلالات الإدارية-المؤسساتية للنموذج التنموي المستنفذ لقواه 76
الفقرة الثانية: الاختلالات السياسية للنموذج التنموي المستنفذ لقواه 79
الفرع الثاني: الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية للنموذج التنموي المستنفذ لقواه 82
الفقرة الأولى: الاختلالات الاقتصادية للنموذج التنموي المستنفذ لقواه 82
الفقرة الثانية: الاختلالات الاجتماعية للنموذج التنموي المستنفذ لقواه 85
الفصل الثاني: دينامية النقاش العمومي حول التنمية بالمغرب 89
المبحث الأول: تصورات نموذج التنمية بين السياسي والمؤسساتي وجدلية الديمقراطية والحكامة 90
المطلب الأول: الرؤية العامة للأحزاب السياسية حول الإصلاح والتنمية بالمغرب 90
الفرع الأول: توجهات الأحزاب السياسية حول نموذج التنمية 91
الفقرة الأولى: ملاحظات شكلية ومنهجية في مذكرات الأحزاب السياسية حول نموذج التنمية.. 91
الفقرة الثانية: مضامين وتوجهات مذكرات الأحزاب السياسية حول نموذج التنمية 93
الفرع الثاني: خطاب الإصلاح وسؤال المشروع السياسي لدى الأحزاب السياسية 96
الفقرة الأولى: مشروعية خطاب الإصلاح لدى الأحزاب السياسية 96
الفقرة الثانية: مظاهر تراجع مكانة وخطاب الإصلاح لدى الأحزاب السياسية 98
المطلب الثاني: تصور المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لنموذج التنمية الجديد 102
الفرع الأول: منطلقات وتشخيص المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للتنمية بالمغرب 103
الفقرة الأولى: منطلقات الرؤية التنموية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي 103
الفقرة الثانية: تشخيص المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للتنمية بالمغرب 106
الفرع الثاني: مرتكزات الرؤية التنموية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي 109
الفقرة الأولى: خيارات تحرير الطاقات وتحفيز دينامية الاقتصاد الوطني 109
الفقرة الثانية: خيارات تعزيز التضامن والتماسك الاجتماعي والطبقي والفئوي 111
المبحث الثاني: المجتمع المدني والنقاش العمومي حول التنمية 114
المطلب الأول: موقع مراكز التفكير من النقاش العمومي حول التنمية 114
الفرع الأول: مساهمة منتدى الوطنيين «من أجل نموذج تنموي موجه للمغاربة» 115

الفقرة الأولى: منطلقات ومداخل التشخيص التنموي لرؤية منتدى الوطنيين 116
الفقرة الثانية: مرتكزات الرؤية التنموية لمنتدى الوطنيين حول النموذج التنموي 120
الفرع الثاني: رؤية المعهد الدولي إيفياس الموسومة بـ «نموذج تنموي قوامه التربية» 124
الفقرة الأولى: تحديات التنمية ومنطلقات استشراف نموذج تنموي 124
الفقرة الثانية: مرتكزات نموذج تنموي قوامه التربية 128
المطلب الثاني: إشكالات النقاش العمومي حول التنمية 131
الفرع الأول: محدودية التنمية بين النموذجين الوطني والنيوليبرالي 132
الفقرة الأولى: ضرورات استحضار ربط الوقع الوطني للتنمية بالسياق الدولي 132
الفقرة الثانية: تشابه مظاهر المحدودية التنموية بين السياقين الوطني والدولي 134
الفرع الثاني: التنمية بين قصور التقييم وإشكالية إعلان محدودية النموذج 136
الفقرة الأولى: محدودية نموذج التنمية بين إشكاليتي السلطة والإعلان.....136
الفقرة الثانية: ثقافة التقييم ومحدودية مشورة الحكومة لهيئات الحكامة 138

القسم الثاني
نموذج التنمية بين التوجه التنظيمي الجديد وكفاءة مداخل التنزيل

الفصل الأول: منطلقات وفلسفة التوجه التنظيمي المؤسس للنموذج التنموي الجديد 116
المبحث الأول: اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، منطلقات ومنهجية العمل والتفكير .116
المطلب الأول: المنطلقات والضوابط المؤطرة لمهمة لجنة النموذج التنموي 147
الفرع الأول: دلالات التعيين الملكي بين تركيبة اللجنة وتوجهات المشروع المجتمعي 147
الفقرة الأولى: ملامح المشروع المجتمعي للمملكة في عهد الملك محمد السادس.....148
الفقرة الثانية: معالم انسجام توجهات المشروع المجتمعي وتركيبة اللجنة 150
الفرع الثاني: مهمة اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي وشروط الاشتغال 152
الفقرة الأولى: مهام اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي 152
الفقرة الثانية: منهجية عمل اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي 153
المطلب الثاني: الوضعية التنموية الراهنة للبلاد ومحدداتها المستقبلية 155
الفرع الأول: وضعية التنمية بالمغرب ومعيقاتها النسقية 156
الفقرة الأولى: الوضعية التنموية للبلاد وفق تشخيص اللجنة الخاصة 156
الفقرة الثانية: المعيقات النسقية للعملية التنموية وفق تشخيص اللجنة الخاصة 161
الفرع الثاني: محددات العملية التنموية بين التحولات الوطنية والدولية وانتظارات المواطنين 165
الفقرة الأولى: انعكاسات التحولات الدولية والوطنية على التنمية 165
الفقرة الثانية: انتظارات المواطنين اتجاه التنمية 169

المبحث الثاني: فلسفة التوجه التنظيمي المؤسس لنموذج التنمية الجديد 172
المطلب الأول: الإطار المرجعي للتوجه التنظيمي المؤسس لنموذج التنمية الجديد 172
الفرع الأول: توسيع هامش الحريات أساس التنمية في ظل التوجه التنظيمي الجديد 173
الفقرة الأولى: فكرة التنمية حرية لدى «أمارتيا صن» 174
الفقرة الثانية: تعزيز مسار دولة الحق والقانون وفق منظور توسيع الحريات 176
الفرع الثاني: حكامة البناء المؤسساتي أساس ضبط التدخل العمومي للتوجه التنظيمي للتنمية....179
الفقرة الأولى: أهمية وأدوار الحكامة في تدعيم البناء المؤسساتي.....179
الفقرة الثانية: توجهات بناء حكامة استراتيجية ضابطة لعمل البناء المؤسساتي 181
المطلب الثاني: التوجه التنظيمي الجديد: المبادئ الضابطة والتزامات الفاعلين 184
الفرع الأول: مبادئ التوجه التنظيمي وإطار ترسيخ الثقة في ظل النموذج الجديد 184
الفقرة الأولى: المبادئ الضابطة للتوجه التنظيمي للتنمية في ظل النموذج الجديد 185
الفقرة الثانية: إطار ترسيخ الثقة والمسؤولية في ظل النموذج الجديد 187
الفرع الثاني: أدوار والتزامات الفاعلين في ظل التوجه التنظيمي الجديد للتنمية 190
الفقرة الأولى: أدوار والتزامات الدولة في ظل التوجه التنظيمي الجديد للتنمية 191
الفقرة الثانية: أدوار والتزامات باقي الفاعلين في ظل التوجه التنظيمي الجديد للتنمية 193
الفصل الثاني: الطموح التنموي المنشود بين محاور التحول الاستراتيجي ورافعات التغيير وآليات قيادة التنمية 197
المبحث الأول: مداخل تحقيق الطموح المنشود وإشكالية اللامفكر فيه في ظل النموذج الجديد.....198
المطلب الأول: طموح رفع الإنتاجية التنموية بين مداخل التنزيل وإشكالية اللامفكر فيه 199
الفرع الأول: طموح تنويع الإنتاجية الاقتصادية بين مداخل النموذج واللامفكر فيه 199
الفقرة الأولى: المداخل الاستراتيجية والمقترحات العملية لتحقيق الطموح الاقتصادي المنشود 201
الفقرة الثانية: اللامفكر فيه بالنموذج التنموي الجديد لتحقيق الطموح الاقتصادي المنشود.... 206
الفرع الثاني: الطموح التنموي البشري بين مداخل التأهيل والتعزيز واللامفكر فيه.....208
الفقرة الأولى: المداخل الاستراتيجية والمقترحات العملية لتحقيق الطموح البشري المنشود.... 208
الفقرة الثانية: مجتمع المعرفة لامفكر فيه بالنموذج التنموي الجديد لتحقيق الطموح البشري المنشود 213
المطلب الثاني: طموح الإدماج الاجتماعي والتمكين المجالي بين مداخل التنزيل وإشكالية اللامفكر فيه.....216
الفرع الأول: الطموح التنموي الاجتماعي بين مداخل الإدماج واللامفكر فيه 217

الفقرة الأولى: المداخل الاستراتيجية والمقترحات العملية لتحقيق طموح الإدماج الاجتماعي .. 218
الفقرة الثانية: دولة الرعاية ضمن تعاقد مجتمعي اللامفكر فيه بالنموذج التنموي لتحقيق الطموح الاجتماعي المنشود 223
الفرع الثاني: الطموح التنموي الترابي بين مداخل الاستدامة والتمكين واللامفكر فيه..... 226
الفقرة الأولى: المداخل الاستراتيجية والمقترحات العملية لتحقيق طموح التمكين والاستدامة الترابية 227
الفقرة الثانية: النماذج التنموية الجهوية اللامفكر فيه بالنموذج التنموي الجديد لتحقيق الطموح الترابي المنشود 231
المبحث الثاني: رافعات التغيير وآليات قيادة التنمية في ظل النموذج الجديد 238
المطلب الأول: رافعات التغيير في ظل النموذج التنموي الجديد 239
الفرع الأول: فعالية الإدارة العمومية ومواكبة التحول الرقمي رافعة للتنمية 239
الفقرة الأولى: جهاز إداري مؤهل وفعال موجه للتدخل العمومي التنموي 239
الفقرة الثانية: الرقميات كرافعة لتحول سريع متعدد المستويات 242
الفرع الثاني: التمويل والشراكات دعائم استدامة تمويل التنمية في ظل النموذج الجديد 245
الفقرة الأولى: استراتيجية تمويل التنمية في ظل النموذج الجديد وفق منظور مستدام 245
الفقرة الثانية: مغاربة العالم وتحفيز دينامية التنمية والشراكات الدولية 249
المطلب الثاني: آليات قيادة التنمية وإدارة التغيير في ظل النموذج الجديد 253
الفرع الأول: الميثاق الوطني من أجل التنمية: وثيقة مرجعية للتنمية بالمغرب 255
الفقرة الأولى: ضرورات وجود وثيقة مرجعية موجهة للتنمية في صورة ميثاق وطني 258
الفقرة الثانية: أدوار الميثاق الوطني من أجل التنمية وأولويات مضامينه..... 258
الفرع الثاني: الهيئة الملكية لقيادة وتتبع تنزيل أوراش التنمية ودعم إدارة التغيير 262
الفقرة الأولى: بنية الهيئة الملكية لقيادة وتتبع تنزيل أوراش التنمية ودعم إدارة التغيير 263
الفقرة الثانية: أدوار الهيئة الملكية لقيادة وتتبع تنزيل أوراش التنمية ودعم إدارة التغيير 266
خاتمة عامة 270

د. زكرياء أزم

مواليد 1991 بمدينة سطات

- حاصل على الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة الحسن الثاني 2023.
- حاصل على ماستر العلاقات الدولية والقانون الدبلوماسي، جامعة الحسن الثاني 2017.
- حاصل على إجازة في القانون العام، جامعة الحسن الأول 2015.
- حاصل على شهادة الباكالوريا 2011.

للباحث عدة أوراق ومقالات علمية فردية ومشتركة بمؤلفات جماعية.

صدر ضمن المجلة المغربية للدراسات في القانون والتنمية المستدامة